عنهم فى سرقة من مال الوالد ولاغيره ذلك والله تعالى يقول اشتد
رحماء بينهم ولم يكن وجوب الرحمة لبعضنا مسقطا لاقامة الحدود بعد
بعض فيقال تعلقتم بالآيات المذكورة جملة واما قول رسول الله صلى الله عليه
و مالك لابيك فهو خبر منسوخ قد صح نسخه بآيات المواريث وغيرها مع
ان من يحتج بهذا الخبر لا يخالف فى ان الاب اذا اخذ من مال ابنه درهما وهو
محتاج اليه فانه يقضى عليه برده احب او كره كما يقضى بذلك على الاجنبى
بلا فرق واما ما قالوا من ان للوالدين حقا فى مال الولد لانهما اذا
امر على ان ينفق عليهما وعلى ان يقف اياه فاذا له فى ماله حق فاذا
سرق منه فهو بمثوبة ظاهر اذ لم يكن الفهم احد فرأن الوالدين اذا احتاجا فاخذا
من مال ولدهما حاجتهما بلا اختفاء او بقدر او كيف اخذاه فلا شئ عليهما
ولكن الكلام فيما اذا اخذا مالا حاجة لهما اليه اما سرا واما جهرا وهما لا يخافان
فمن كان له حق عند الله فاخذ من ماله بمقدار حقه فانه لا حق قطع عليه ولا يقضى
عليه برده فلو كان وجوب الحق والدين فى مال الوالد اذا احتاج اليه
مسقطا للقطع عنهما اذا سرقا من ماله لا يحتاجون اليه والاحق لهما فيه
لوجب ضرورة ان يسقط القطع عن الغريم الذى له الحق فى مال غيره اذا احتاج
منه بالاحق فيه وهذا لا يقولونه فبطل ما هو هو انه من ذلك واما قولهم
لو قتل ابنه لم يقتل به ولو قطع له عضوا او كسره لم يقتص منه ولو قذفه
لم يحد له ولو زنا بامته لم يحد فلذلك اذا سرق من ماله فكلام باطل واحتجاج
على الخطاء بالخطاء بل لو قتل به ولو قتل له عضوه او كسره لاقتص منه
ولو قذفه يحد له ولو زنى بامته يحد كما يحد الزانى لا بد لاثبات ذلك من
دليل والغرض من هذا التطويل ان الناصب الشقى لم يظفر على اداة اجتفضه
لذلك المذاهب السخيفة لواطلع عليها لهرب عن ذكرنا بها
لانا مها فاسند بعضها الى ان فيه الشبهة الدارئة للحد
الباقى مع ما عرفت من استبابهم فرحقيقة الشبهة
الناصب سابقا من قطع ربقة ابن الملجم بالمقص
ههنا وفى سائر المقامات كفرار شيوخه فرحنين وخيبر فى
وعده وفى رعيده واعز جنده وهزم الاحزاب وحده والصلوة على
وليه والسلام الكرام الى يوم القيام قال المصنف رفع الله درجته

٢٢ الب وذهبت الامامية الى ان كل من وجب عليه حد من حدود الله تعالى
من غير الخمر او الزنا او السرقة من غير المحاربين ثم تاب قبل قيام البينة
عليه فانه يسقط وقال الشافعى لا يسقط وقد خالف الكتاب والسنة اما الكتاب

من بعد ظلمه واصلح فان الله يتوب عليه ان الله غفور رحيم وقوله عليه الصلوة
والسلام التوبة يجب ما قبلها انتهى قال الناصب تغمده الله اقول
مذهب الشافعى انه لو تاب من ثبت زنا وبينة والاقرار لم يسقط الحد
المحدود به ويسقط اثر المعصية بينه وبين الله تعالى وما نقل عن الشافعى ان قبل
قيام البينة عليه ان تاب لم يسقط عنه الحد ان اراد به ان الشافعى فرع ذهب
الى عدم السقوط بمعنى انه تقيم عليه البينة بالزنا بعد التوبة يسمع والا يسقط
الحد بمجرد ادعاء التوبة قبل قيام البينة فهذا صحيح ومذهب ولا شك
انه بذلك والا لم يمكن جزاء الحد على احد قط لانه يدعى انى تبت وسقط
عنى الحد فيكون فى هذا اخلاص عن الحدود وهذا من البديع فى الدين
ولم يكن ان يقول به احد وان اراد انه لم يسقط عنه الحد بالم يثبت موجب
الحد بالبينة او الاقرار عند الحاكم فهذا ليس من مذهب الشافعى لان
الحد ساقط عن التائب بينه وبين الله تعالى بالم يقم عليه البينة او لم يقر عند
الحاكم والاستدلال بالآية على مطلوبه من العجائب فان الآية تدل على
قبول التوبة وكذا الحديث ولا يدل على سقوط الحد فيما يوجب الحد بعد
التوبة وبالجملة ما ذهب اليه الامامية فى هذه المسئلة من العجايب
انتهى اقول بل المراد شق ثالث وهو ان الشافعى ذهب الى
ان سقوط الحد عنه بظهور التوبة الصالحة الا سخ قبل قيام البينة لا بمجرد
ادعاء التوبة وان لم يتبين رسخها فيها وهذا مما لا يصح ان يكون مذهبا
لمن له قدم راسخ فى الدين لان التوبة يسقط الذنب وعقوبة الاخرة
وعقوبة الدنيا اول وتدل عليه مضافا الى ما اشرنا اليه من اقتضاء
قواعد الدين لذلك رواية جميل عن عمد الامين المعصومين الباقر
والصادق عليهما الصلوة والسلام فى رجل سرق او ضرب الخمر او زنا
فلم يعلم بذلك منه ولم يؤخذ حتى تاب وصلح فقال اذا صلح وعرف
منه امر جميل لم يقم عليه الحد انتهى فاذكره الناصب بقوله والا لم يمكن
اجراء الحد على احد قطعا اله انما يترتب على ما ذكره من اسقاط الحد بمجرد
ادعاء التوبة لا على ما ذكرنا من وقوع التوبة الصحيحة والا فى سقوط
الحد بوقوع التوبة الصالحة الراسخة قبل قيام البينة لان الحكمة المقصودة
للشارع فى شرعية الحد هو المنع والزجر عن العود الى مثله جبلما اراد الله
واذا امتنع العبد المذنب بنفسه وندم عن ذلك وتاب توبة صحيحة كان
ذلك اتم فى حصول ثمرة الحكمة المقصودة من الحد وانفع مما ذكره الناصب
من النقص لو تم فهو جار فى دراء الحدود بالشبهات لانه اذا ادعى شبهة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)